يرفض اتهام الأقباط بالخيانة د. ابراهيم حبيب.. رئيس الهيئة القبطية البريطانية:

الأقباط دفعوا ثمن الوحدة الوطنية.. ولكن للصبر حدود!!

المادة الثانية من الدستور تكرس للطائفية وتغييرها مطلب حيوى

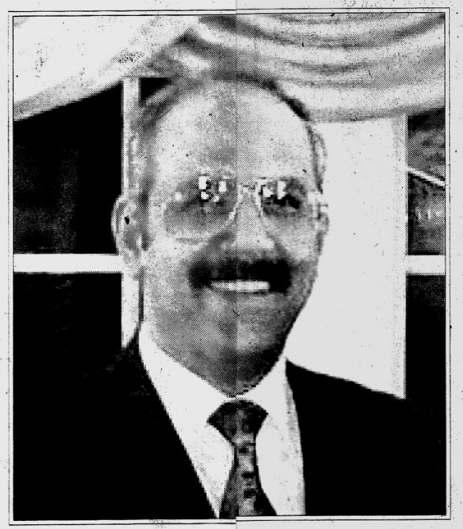

حوار:

محمد زيان

أكد د. ابراهيم حبيب رئيس الهيئة القبطية البريطانية أن أقباط الخارج لم يخونوا بلدهم وانما قلة لاتذكر هى التى تضغط من الخارج مشيرا الى ان النداء فى البرلمانات ومنظمات حقوق الانسان بحقوق الاقليات لايعنى فى واقع الأمر استعداء أو مطالبة بالتدخل فى الشئون الداخلية لمصر، وهو أمر مرفوض، مؤكدا فى نفس الوقت ان الأقباط فى مصر مضطهدون مطالبا برفع المادة الثانية من الدستور المصرى واصفا اياها بالعنصرية، والإخوان المسلمين بانهم تيار فاشيستى ويعملون ضد مصلحة مصر.. وأن ميليشياتهم للتهديد. فإلى تفاصيل الحوار.

كيف ترون المشهد القبطى على خريطة العالم فى ظل اتهام أقباط المهجر بالعمالة والتحريض، والقول باضطهاد أقباط مصر، وما هو حقيقة دوركم فى بريطانيا؟

نحن أغلبية الأقباط ولاؤنا الأول لمصر ولانحرض أحدا عليها ولا نجرى وراء الدول الأجنبية لاستعدائها على بلدنا الذى «يعيش فينا ولانعيش فيه» كما قال البابا شنوده الثالث وقلة من الأقباط فى الخارج هم الذين يراسلون الهيئات الأجنبية والبرلمانات ومنظمات حقوق الانسان المعنية بحقوق الاقليات.

وبالنسبة للاتهام بالعمالة والخيانة فلا أساس لهذه الاتهامات على أرضية الواقع لأن الأقباط وطنهم مصر خرجوا منه وتركوا فيه أهلهم وذويهم ويتصرفون بناء على ولاء حقيقى لهذا البلد ولا حقيقة لما يقال عن استعداء الدول التى نتواجد فيها او اثارتها على مصر والاتهام بالخيانة لايوجه الى الأقباط وانما يوجه للاخوان المسلمين الذين باعوا بلدهم وقالوا فى أكثر من تصريح انهم يرتضون أن يحكمهم مسلم ماليزى أو اندونيسى.. هكذا أليست هذه أدلة كافية على ان الاخوان باعوا مصر لولاءات خارجية للحركة الوهابية.

مظاهر الاضطهاد

كيف ترى اضطهاد الأقباط فى مصر؟ وبم تطالب؟!

-نحن نطالب بالمساواة والعدالة وهو مالايعنى اطلاقا اننا نحبذ التدخل فى شئون مصر من قبل أى دولة وانا ارى ان من بين مظاهر اضطهاد الأقباط فى مصر عدم وجود قانون موحد لدور العبادة وما اليه من الاحتكام للخط الهمايونى وما تحتاجه مسألة بناء أو ترميم كنيسة من تصريحات أمنية والتعقيدات التى نراها بين الحين والآخر، وأكبر شاهد على ذلك كنيسة «منقاطين» بسمالوط حيث يصلى المسيحيون فى الشارع ودون وجود درجة من الحماية أو الاحترام لهم نظرا لما يتعرضون له من تهكم وسخرية وازدراء لمشاعرهم خصوصا عندما تتم صلاة جنازة على ميت فى الشارع.. هل هذا يرضى احدا؟!

ومن جانب آخر هناك المادة الثانية من الدستور المصرى فهى مادة عنصرية تحمل تمييزا واضحا ضد الأقباط وتعد اهدارا وانتهاكا لمبدأ سيادة الدستور الذى ينص فى المادة ٤٠ منه على المساواة بين كل المصريين بغض النظر عن الدين أو اللون أو العرق.

وأمثلة التمييز هنا كثيرة منها ما حدث فى الكشح. والمادة الثانية مصدر تمييز وتمنع العدالة والمساواة على أرضية الواقع حتى فى قوانين الأحوال الشخصية وانظر فلابن يتبع خير المضارين دينا ويتم فصل الابن عن أمه المسيحية ويذهب للأب لمجرد أن دين الإسلام والذى يعتبر بحسب قانون الأحول الشخصية المصرى أفضل الأديان بغض النظر عما اذا كان سلوك الأب تشوبه أية شوائب أم لا.

وما رأيك فى تمثيل الأقباط فى البرلمان والجامعات؟!

-الأقباط فى البرلمان نجد انهم مضطهدون أيضا كذا لدينا فى مصر ١٢ جامعة و٤٠٠ كلية لايوجد من بين رؤسائها أو عمدائها مسيحى.

هذا بخلاف مناهج التعليم التى لاتخلو من اضطهاد الحقبة المسيحية وفى البرامج التليفزيونية ٢٥٪ من ساعات الارسال للبرامج الدينية حيث ترى زغلول النجار يسب ويشتم فى الدين المسيحى والمسيحيين وهذا من خلال مخطط يهدف الى شق صف الوطن الواحد.

إدانة المقصرين

فى رأيك ماهى السبل للقضاء على أشكال الاضطهاد للأقباط داخل مصر؟!

-نحن نطالب بوجود هيئة محايدة من أقباط ومسلمين يقومون بمراجعة المشاكل التى ربما تكون هى السبب فى احداث فتنة طائفية وتكون وظيفتها ادانة المسئولين المقصرين هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية تقديم من قاموا بارتكاب أعمال تمييز ضد المسيحيين للمحاكمة حتى لايضار أحد كذلك لابد ان يكون هناك ايضا وعلى سبيل المثال قانون للتمييز الايجابى Posit te Descrimindian كما هو الحادث فى الولايات المتحدة الامريكية، ووجود تمثيل نسبى محدد للأقباط يتناسب مع مجملهم فى المجتمع المصرى.

اذن أنت تحبذ وجود «كوته» للأقباط فى المجالس النيابية، وهذا من شأنه ان يحولها الى لبنان اخرى؟!

-اطالب بأكثر من شىء فى هذا الصدد، منها ان يرشح الحزب الوطنى شخصيات قبطية على قوائمه تحظى بشعبية بين الناس خاصة وان نظام التمثيل النسبى هو الأفضل بالنسبة للأقليات كما فى المانيا واوروبا عموما بحيث لايكون من يحصل على نسبة ٥١٪ من الأصوات هو الذى يستحوذ على أغلبية المقاعد فى المجالس النيابية هذا فى حين يحصل من يأخذ ٤٩٪ من الأصوات على لاشىء. وكما نطالب ايضا بفتح باب التصويت من الخارج وهو ما قام معه «كمال حليم» المحامى برفع قضية يطالب فيها بمنح أقباط الخارج حق التصويت من الخارج وذلك بالنسبة للمسلمين المهاجرين ايضا.

مرحلة حرجة

لكن هل تبدو لك وجهة نظر فى تعديل المادة ٢ من الدستور؟

-اقترح أن يكون هناك تعديل أضعف الايمان يعتبر الشريعة الإسلامية أحد مصادر التشريع، فالمادة ٤٦ من الدستور المصرى تكفل حرية ممارسة الشعائر الدينية والمادة الثانية تضع الدولة فى مرحلة ملتهبة بتغليب دين على آخر وتفضيله، القرآن يقول: «فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر».

وأنا من وجهة نظرى ان هذه المرحلة حرجة جدا ولن يتحقق هذا المطلب لأن هناك نوعا من الاستثارة الدينية سوف يحدث مع الأخذ فى الاعتبار الجو العام والصورة الملتهبة لكن لابد للدستور ان يتخلى عن الطائفية.

ألا تعتقد ان عامل الكفاءة قد يكون السبب فى استبعاد الأقباط من المناصب الهامة؟

-نحن نطالب بمناصب للأقباط لانهم متقدمون علميا وانا متأكد ان هناك تمييزا ضدهم فى مصر، لكن يبقى المطلوب هو المساواة. ايضا لابد ان تحكم المحاكم الجنائية بالقانون الجنائى العادى دون اعتبار للديانة. ومن مطالبنا ايضا حذف خانة الديانة من البطاقة.

كيف تبدو قراءتك للمرحلة الحالية التى تعيشها مصر خصوصا فى العلاقة بين الأقباط والمسلمين؟

-الحالة الآن ملتهبة لان الحكومة المصرية أخذت الإسلام السياسى وسيلة لتبرير وجودها فى السلطة وزايدت على الأخوان واستغلت الشعور الدينى للبقاء فى الحكم فما رأيناه من اطلاق الإخوان لميليشات الطلبة فى جامعة الأزهر وهم يرتدون ملابس سوداء كملابس الميليشيات ويتدربون على فنون القتال أمام مكتب رئيس الجامعة، وللأسف وخلال العقود الثلاثة الماضية اجتمعت المشاكل الدينية وتفاقمت مع تزايد سطوة التيار الدينى فى النقابات وسيطرة وتغلغل الدعوة الوهابية والتى تعتمد على مصادر قوية فى التمويل وبالتالى وسائل التعليم والاعلام على درجة عالية من السوء فى التصحيح وقد تمكنت هذه الدعوة من عقول البسطاء وأوجدت نوعا من الفكر القبلى اصبح معه اغلبية الشعب منساقين وراء الستار الدينى فى الانتخابات واصبح الإخوان يدعون ان المسيحيين فى مصر اهل ذمة وهم لايؤمنون بالمساواة ولو تركت لهم الحكومة الأمور لاخذوا اكثر من ٨٨ مقعدا فى البرلمان ولكن لأن الجيش يحكم سيطرته على البلد وبدقة لكان هناك مالا يحمد عقباه وربما يكون الجيش ايضا مخترقا من قبل الأخوان.

الإسلام السياسى

-فى رأيك هل تملك الحكومة رؤية مستقبلية للتعامل مع الإخوان؟

-للأسف لاتملك الحكومة رؤية مستقبلية للتعامل مع الإخوان فالدولة لم تع الدرس من قبل الثورة او بعدها والاسلام السياسى هو اخطر شىء على الدولة ونحن نريد دولة يتساوى فيها الجميع ونرجو ان تراجع الدولة نفسها.

● ماهو مستقبل الوحدة الوطنية فى ظل هذا الوضع؟

-حصول الإخوان على ٨٨ مقعدا هو بالطبع نتيجة رائعة لهم وانا فى ظل هذا الحال ارى أن الأقباط دفعوا ثمن الوحدة الوطنية طوال الـ٣٥ سنة الماضية من اغتصاب وحرق وانما للصبر حدود.

ماذا تعنى بكلمتك الأخيرة؟

-ان رد الفعل من الممكن ان يكون عنيفا وقولى انما للصبر حدود لأننا لانعلم مقدار رد الفعل، والاخوان تيار غير قانونى ليس فى مصر فقط وانما فى دول العالم وهو تيار ارهابى فاشيستى استقصائى واذا كانوا يطالبون بتقسيم المواطنين الى مؤمنين وكفار أو أهل ذمة فهذه درجة من الارهاب فى حرية الاعتقاد لانهم لايؤمنون بالديمقراطية فهى عندهم مثل الرداء يلبسونها وقتما يشاءون ويخلعونه فى الوقت الذى يريدون ايضا.